



PROVISIONAL

A/31/PV.29
25 October 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والعشرين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ ، الساعة ٣٠ / ١٠

(سرى لانكا)

السيد أميراسينغ

: الرئيس

(الجمهورية الدومينيكية)

السيد هيرنانديز (نائب الرئيس)

: ثم

— مواصلة المناقشة العامة [٩]

أقيت الكلمات من :

السيد مولايسو (ليسوتو)

السيدة سودر (السويد)

السيد مكاوي (السودان)

السيد غباش (الامارات العربية المتحدة)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ ، فان التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة عند الساعة ١٠ / ٥متابعة نظير البند ٩ من جدول الاعمالالمناقشة العامة

السيد مولا يو (ليسوتو) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي باسم وفدى ، ان اتوجه اليكم بتهنئتنا الحارة ، لانتخابكم ، الاجماعي الذي استحققتموه ، رئيسا للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . ان صفاتكم البارزة ، صفاتكم القيادية ، وخبرتكم الهائلة في الدبلوماسية ، معروفة لنا جميعا . ونحن على ثقة من ان جهودكم المستمرة والمخلصة كرئيس لمؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار ، سوف تكون ذات فائدة لمداولا تنا . ان الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، تعتبر مناسبة طيبة لحركة عدم الانحياز . ومما يسعد ملكة ليسوتو ، بصفة خاصة ، ان تجد رئيس هذه الدورة ، ليس فقط رجلا بارزا لمدة طويلة في خدمة الامم المتحدة ، وانما ايضا ممثلا بارزا لدولة غير منحازة من دول الكومنولث .

وأود ايضا ان اعرب عن عرفان وفد بلادى لسلفكم البارز الرايت اونرابل رئيس وزراء لكسمبرغ صاحب السعادة السيد فاستون ثورن ، للطريقة الممتازة ، التي ادى بها مهامه ، كرئيس للدورة الثلاثين للجمعية العامة .

ويسعدني كذلك ان ارحب بجمهورية سيشيل التي اسعدنا ان نتبنى طلب عضويتها في هذه المنظمة . ان سيشيل بلد نقيم معها افضل العلاقات الاخوية ، ونحن نتطلع الى اسهامها في حل المشاكل الحاسمة ، التي تواجه الدول الصغرى في هذه المنظمة .

ونشعر بأسف بالغ لان جمهوريتي انغولا وفيتنسام ، لم تحصلا على عضوية الامم المتحدة نتيجة لاعتراض بعض الدول الاعضاء . ولصالح عالمية العضوية في هذه المنظمة ، نأمل مخلصين ان هاتين الجمهوريتين سوف يسمح لهما بأن يحتلا مكانهما بيننا في المستقبل القريب .

لعله مما لا يدعشنا ان نجد جدول اعمال هذه الدورة ، يتضمن كثيرا من القضايا العاجلة والملحة ، لانه من قسمت الحياة الحديثة ، انه مع وصول الانسان الى الفضاء الخارجي ، فان على

هذا الكوكب ، وفي نفس الوقت ، يخلق مشاكل بعيدة الاثر وعميقة ، بحيث نجد ان مفهوم التقدم ذاته ، قد اصبحت ذا قيمة غامضة . ان العناصر التي تقوم عليها الحياة ، وهي مياه الانهار والبحار والزراعة في العالم ، بل وحتى الهواء الذي نتنفسه ، كلها قد تلوثت بحماقة الانسان . ان زحف الانسانية في اتجاه القرن الحادى والعشرين ، يتسم بفشل كبير في حل سكيننة الانسان ، وسلامه مع نفسه .

وفي الشرق الاوسط نجد ان شعب فلسطين لا يزال رهينة لموقف يتهدد السلم الدولي . وفي عام ١٩٧٤ اتخذت هذه الجمعية قرارا بالغ العمق ، فيما يتعلق بقضية فلسطين . كذلك فان الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة اعترفت اخيرا بالظلم الكامن في معاملة شعب فلسطين كلاجئين . ويمقتضى القرار رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) فان الامم المتحدة اعترفت اخيرا ، بحقوق الانسان الاساسية لشعب لم يعرف وطنًا او سلامًا لفترة تتجاوز الثلاثين عاما . ان وكالة الامم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، لا يمكن ان تكون بديلا ، عن مسؤولية الامم المتحدة في حسم قضية شعب فلسطين .

ان حكومة بلادى تقبل كمسألة مبدئية اساسية حق اسرائيل في الوجود ، وفي نفس الوقت فان حكومتى لا تعترف بحق اية امة في الشرق الاوسط ، في ان توجد على حساب الامم الاخرى . ولا يمكننا ان نقبل تملك الارض ، ارض الدول الاخرى على اساس الامن . كذلك فان حكومتى لا يمكن ان تقبل تغييرات في الطبوغرافية الاقتصادية والاجتماعية او السياسية للاراضي المحتلة ، تحت اية ذريعة . وفي اسيا فان سلم جنوب شرق اسيا يعكس صفة قضية كوريا . وفي عام ١٩٧٣ فان هذه الجمعية قبلت اتفاقا في الرأى ، يقول بان كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية يجب ان يواصل الحوار لحسم المشاكل المتعلقة بين الدولتين . ومن الواضح ان اتفاق ١٩٧٣ هو افضل اساس لحسم قضية كوريا ، واود ان اعرب عن تقدير وفدى للطرفين للتفاهم ، الذى تم التوصل اليه لابعاد هذه القضية من جدول اعمال هذه الدورة ، ولا استعدادهما لمواصلة الحوار .

ان الاختلال الاقتصادى لا يزال يحبط بجهود البلاد النامية ، الرامية الى تحسين الاحوال المعيشية لشعوبها . والنظام الاقتصادى الدولى الجديد الذى وافقت عليه الامم المتحدة في عام ١٩٧٤ ، ولد الامل في نفوس الملايين ممن يعيشون في العالم النامى . ومع ذلك فان عجز الامم

المتحدة عن ترجمة هذا النظام . الى واقع ، كان يعني مزيدا من الفقر، ومزيدا من العجز، ومزيدا من المرارة بالنسبة للعالم الثالث . وكما قال رئيس البنك الدولي منذ فترة ليست بالبعيدة فان هناك بليون نسمة في جميع انحاء العالم يعيشون في حالة من الفقر . ولقد اعلن السيد ماكنمارا ان حوالي ٩٠٠ مليون من هؤلاء الافراد يعيشون عيش الكفاف ، على دخول تقل عن ٧٥ دولارا في السنة في بيئة تتسم بالقدارة والجوع واليأس . انهم يعيشون في فقر مدقع . ويعيشون في مواقف تتسم بالحرمان ، بحيث لا يمكن وصفها بأى مظهر من مظاهر اللياقة الانسانية . ان الفقر المدقع مظهر من مظاهر الحياة يزيد من حدته الامية وسوء التغذية والمرض ، وارتفاع نسبة وفيات الاطفال وانخفاض معدلات الاعمار، بحيث ينكر على ضحاياه حتى امكانيات اتحت للجينات التي ولدوا بها .

ان الحبر لم يجف بعد عن وثيقة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وفقراء العالم لا يطلبون رعاية او رخاء ولا يطلبون مدقات ، ولكنهم يطلبون فرصة تمكنهم من مساعدة انفسهم ، ان الملايين من البشر في الدول اعضاء هذه الجمعية يعانون من قبضة الفقر في المناطق الريفية في العالم . ومع ذلك فان ملايين اخرين يخضعون لفقر الجيتوهات في المدن ، ومدن الصفيح ، ومواقع اخرى موجودة في جنوب افريقيا وروسيا وناميبيا . وليست هناك دولة محصنة من مشاكل فقراء الريف والحضر . ولسنا بحاجة الى كثير من الخيال ، لكي نعترب انه مالم نركز كل طاقاتنا المشتركة وفكرنا ، من اجل حل هذه المشكلة ، فان الجيتوهات في العالم سوف تصل الى ابعاد مدمرة تصل الى الاغنياء في المدن . وسوف يتعامل الفقراء من قرى العالم ، بطريقة بربرية ، مع الاغنياء في الحضر .

ان الذى يتعرض للخطر هو نسيج المجتمع الدولى بكامله . ان لحة وسداة هذا النسيج تتعرضان بالفعل للخطر نتيجة للانانية من جانب الاغنياء ، الذين لا يرغبون في نقل التقنية ورأس المال الى العالم النامي ، بشروط لا تؤثر على كرامة شعوب العالم الثالث . وفي هذا الصدد ، فان حكومة بلادى تؤيد النداء الذى وجهه رئيس البنك الدولى للانشاء والتعمير ، بأن تختتم البلاد المتقدمة مفاوضاتها بسرعة في شهر آذار/مارس ١٩٧٧ لتوفير التمويل اللازم لتحاشي أى عجز في تدفق الموارد من وكالة التنسية الدولية الى البلاد الأقل نموا مثل ليسوتو . ان نظاما سلميا دوليا يتعرض للخطر ، نتيجة لاجتهادات بعض الدول الساحلية ، التي تجعل الدول المغلقة رهينة لعملية الوصول الى البحر وثروات المحيطات .

ولقد شاركت حكومة بلادى بنشاط في مداوات مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار لاننا نعتقد ان هذا المؤتمر التاريخي سوف يتوصل الى قانون عادل ومنصف ، بالنسبة لأكثر من ثلث كوكبنا وموارده . ومع ذلك نشعر بشيء من خيبة الأمل للتقدم البطيء للغاية في هذا المؤتمر . يجب لنا الأمل ، ونحن على ثقة بأن الدورة القادمة سوف تكون مثمرة وتتوصل الى اتفاقية يقبلها العالم . ولما كنا أكثر من دولة مغلقة فنحن شاكرون لأن هذه الاتفاقية سوف تجسد وتوضح وتحدد الحق في حرية الوصول الى ومن البحر ، بالنسبة للدول المغلقة . ونحن نشق ونأمل في أن الدول الساحلية سوف تقبل حق الدول المغلقة والمتضررة جغرافيا من أن نشارك ، على أساس من المساواة ، مع الدول الساحلية في موارد المناطق التي تقع فيما وراء البحار الاقليمية التي تمتد الى اثني عشر ميلا بحريا ، وفيما يتعلق بالموارد التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية ، فاننا نتوقع ان يتوصل هذا المؤتمر الى نظام اقتصادى قابل للبقاء ، يؤدي الى فوائد ملموسة للبشرية . ونود أن نرى المؤتمر يقر المبدأ القائل بأن اقتسام عوائد المنطقة يجب ان يكون على اساس الحاجة ، مع اهتمام خاص بالدول المغلقة .

وفي هذه المناسبة ، أرجو أن تتحملوني اذا ما ركزت ملاحظاتي على الجنوب الافريقي . ان الجنوب الافريقي ظل في جدول اعمال هذه الجمعية ، لمدة تزيد على خمسة وعشرين عاما . انها منطقة يتمثل فيها أسوأ الآثار ، بالنسبة للمجتمع الدولي .

ان بلدى ليس على هامش الجنوب الافريقي ، بل انه في جوهده وفي بؤرته . وهكذا فان اهتمامات

ومصالح حكومة وشعب بلادي تتمدد ، بشكل مباشر ، نتيجة للموقف في الجنوب الافريقي . انني أتحدث عن الجنوب الافريقي ليس كمراقب ، وليس كشاهد ، وانما كما في ، يشاراء ، مشاركة ، مباشرة ، في هذه المنطقة . ان منطقة الجنوب الافريقي هي منطقة غنية بالموارد الطبيعية ، وهي منطقة تفاخر بوجود كل معدن ، يستخدمه الانسان فيها . انها منطقة غنية بالموارد الزراعية ، بحيث نجد أنه يعتبر جريمة أن الاطفال لا يزالون يموتون في الجنوب الافريقي بسبب سوء التغذية . وفيما يتعلق بالموارد البشرية ، فان الجنوب الافريقي غني بحيث ينطوي على احتمالات تمثل دسماً للعالم ولا نماء القارة الافريقية .

ومن كل اقاليم العالم ، ليس هناك اقليم تتاح له الفرصة المتاحة للجنوب الافريقي لاظهار انسانية الانسان ، بصرف النظر عن العرق أو الدين أو الجنس . ومع ذلك فان احتمالات المستقبل ، بالنسبة للجنوب الافريقي ، تلوح في أفقها غيوم العنصرية اليوم . ان الجنوب الافريقي اليوم لا يعرض للعالم نموذجاً للانسجام العنصري ، بل يقدم للعالم ، بدلا من ذلك ، التعصب العنصري واحتمال كارثة عنصرية . ان الجنوب الافريقي لا يقدم للعالم الانسانية العامة للانسان ، وانما انكار الانسانية على الانسان .

وفي جنوب افريقيا ، وفي ناميبيا ، وفي زيمبابوي نجد أن رفض الاقليات البيضاء الاعتراف بالحق الاساسي للأغلبية الافريقية قد اصبح شيئا ثابتا ، وعنصرية مكرسة وفصلا عنصريا . ومن كل الشرور التي يستطيع الانسان ان ينزلها بنفسه ليس هناك ما هو أسوأ من العنصرية ، ان عقيرة العلم قد وضعت الانسان على أعتاب عهد يمثل آمالا كبارا بالنسبة للبشرية . ومع ذلك ، فان الانسان لا يستطيع حتى الآن ، ان يغير لون جلده . كذلك ليس من الضروري ولا من المرغوب فيه ان يحصل الانسان على هذه القدرة .

وطوال تاريخ الانسان ، فان سعي الانسان ، من أجل الحرية في أشكالها المختلفة ، مع تنوع الطغفيان وتهديده اتسع وزاد . وفي وقت من الاوقات تمثل الطغفيان في الكنيسة ، وحتي اليوم تضيع الارواح هدرا بسبب التعصب الديني . وفي بعض الاحيان يكون الطاغية هو العاهل الاقطاعي ، واليوم فان الطاغية هو التعصب العنصري .

ومنذ خمسة عشر عاما فان رجالا ونساء في " شاريفيل " سقطوا تحت رصاص النظام العنصرى .
ومنذ بضعة شهور وجدنا أطفال " سويتو " يواجهون نفس البنادق .
ان مذبحه سويتو ومذبحه لانجا والمناطق الاخرى في جنوب افريقيا ، أفضل شاهد على
قسوة ووحشية الفصل العنصرى .

ان قبور الاطفال السود في جنوب افريقيا ممن ماتوا على أيدي بوليس جنوب افريقيا سوف تبقى
الى الابد رمزا للعنصرية التي تعمل بلا عقل .

وفي العام الماضي ، وجدنا الزعماء البيض لجنوب افريقيا يطالبون العالم بفترة سماح ،
يرى فيها العالم تغييرات تحدث في جنوب افريقيا . ولكن اطلاق النار في " سويتو " قد أوضح تماما
الى أى مدى ذهب الزعماء البيض في جنوب افريقيا ، في احداث التغييرات . لقد
تجاوزوا الادراك السليم .

واذا كان شباب افريقيا اليوم ، في الجنوب الافريقي ، على استعداد لحمل السلاح فان
ذلك يرجع الى ان حياتهم عانت ، لفترة طويلة ، من وحشية العنصرية ولأن الكرامة واحترام الذات
لأسلافه حرصها عليهم حكم الأقلية البيضاء .

كافريقي فاني لا أدعو الى العنف حلا لمشاكل الانسان . ومع ذلك ، فان النضال العنيف
غالبا ما يكون هو الاختيار الوحيد المتروك للشعوب المقهورة . ولعله من المفارقات ، في عصرنا ،
ان نجد أن منظمات الهايك ، والميلا ، والفريليمو ، في نضالها المبرر ، من أجل حرية غينيا بيساو
وانغولا وموزامبيق قد خلفت نفس الاجواء التي تسمح الآن لشعب البرتغال بحقه في حرية الكلمة
وحرية التجمع والمشاركة في الحكم .

وحتى الاقليات البيضاء ، في الجنوب الافريقي ، سوف تتذوق الحريات الأساسية ، من
عرق وتضحيات حركات التحرير في الجنوب الافريقي ، وبهذا المعنى ، فان نضال شباب زمبابوى
وناميبيا وجنوب افريقيا يصبح ذا معنى بالغ العمق . ان النضال أساسا لصالح حكم القانون والاخلاق .
ان حكومة وشعب ليسوتولا يزعمان ان لهما احتكارا للحكمه ، فيما يتعلق بطريقة حل الموقف
في الجنوب الافريقي . وعلى العكس من ذلك ، فاننا نعترف ان شعب زمبابوى وحكومة المملكة المتحدة
والامم المتحدة يتعين عليها أن تحل مشكلة روديسيا .

ولقد لاحظت حكومة بلادي المبادرات الأخيرة لبريطانيا والولايات المتحدة بشأن روديسيا ، وكذلك أخذنا علما بقرار الحكومة البريطانية باعتبارها الدولة المشرفة على الادارة في روديسيا للدعوة الى عقد مؤتمر في وقت لاحق من هذا الشهر ، وفي رأى حكومتى أن جدول أعمال هذا المؤتمر لابد وأن يركز على نقل السلطة الدستورية للغالبية من شعب زيمبابوى .

ان الأمر لا يحتاج الى كثير من الذكاء للاعتراف بأن نجاح المبادرات البريطانية الامريكية يتوقف على النجاحات التي تحققها حركات التحرير في زيمبابوى . ان الفضل في انتهاء تمرد سميث يرجع أساسا وقبل كل شيء الى شعب زيمبابوى . لذلك ، فاننا نقدم لهذا الشعب تقديرنا للجهد اليرامية الى انتهاء محنة روديسيا التي استمرت لمدة أحد عشر عاما في ظل نظام سميث غير الشرعي . ان حركات التحرير في زيمبابوى وشباب زيمبابوى الذي نجد أن المتمردين من أمثال سميث لا يعطون أهمية لحياته ، أولئك الذين يتحملون مسؤولية النضال المسلح ضد نظام سميث ومؤيديه ، هم الأبطال الحقيقيون للدراما الروديسية الأخيرة .

وبعد النضال المرير لشعب زيمبابوى ، وبعد أحد عشر عاما من المعاناة في ظل تمرد سميث فان شعب زيمبابوى أصبح له حق ثابت وواضح للحرية الأساسية وحكم الأغلبية الآن وليس بعد سنتين آخرين من الحلول الوسط مع أولئك الذين ظلوا مسؤولين لفترة طويلة عن حرمان هذا الشعب من حريته . لا يمكن لأية حكومة فيما عدا حكومة زيمبابوى أن تملك أى سلطة أدبية لا ملاء توقيت ممارسة الحقوق الأساسية من قبل شعب زيمبابوى . كذلك ، فان متمردي سميث لا يجب أن يكون لهم أى وزن في الاعتبارات الخاصة بالعمون المالي لزيمبابوى .

ان الأخلاق تتطلب أن شعب زيمبابوى الذى قاس كثيرا ولفترة طويلة ، يجب أن يكون هو الذى يتلقى أى عون خارجي يقدم الى زيمبابوى . والآن ، وقد أصبح النصر وشيكا ، فان شعب زيمبابوى يجب ان يكون يقظا ضد العناصر الأجنبية التي سوف تحاول حتما اثاره البلبلة ، وان تقوض دعائم الاستقرار والسلام والاستقلال في زيمبابوى .

وفيما يتعلق بناميبيا ، فاننا نعترف بأن سوابو والأم المتحدة وشعب ناميبيا مسؤولون بشكل مباشر عن انتهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لهذا الاقليم . ان سوابو قد أظهرت بالفعل تصميمها على اللجوء الى النضال المسلح لتحرير ناميبيا من سيطرة جنوب افريقيا . ومن ناحية أخرى ،

وكتعبير عن الحنكة السياسية لقياداتها، فإن سوايو أوضحت استعدادها للمشاركة في المحادثات الثلاثية مع الأمم المتحدة وحكومة جنوب افريقيا لبحث انهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا . ان حكومة جنوب افريقيا عليها واجب واضح لقبول عرض سوايو . ان حل مشكلة ناميبيا لن ينبع من مناقشات تجرى في مؤتمر تيرن هالي . ان حل مشكلة ناميبيا سوف يبرز فقط من اتصالات مع الزعماء الشرعيين الأصليين لشعب ناميبيا .

ان السيد فورستر لا بد له أن يعترف ان الحكمة السياسية تملّي عليه أن يتحدث الى زعماء سوايو ، لا أن يتحدث الى من يتظاهرون بأنهم زعماء شعب ناميبيا . واعترافا بتعقيد المشكلة ، فان حكومة بلادي تقبل كواقع أساسي وبادراك سليم أن شعب جنوب افريقيا يتعين عليه أن يحل بنفسه مشكلة الفصل العنصري . ومع ذلك ، فان حكومة بلادي عليها مسؤولية مباشرة للغاية في كل قضية جنوب افريقيا .

ان أول شاغل لحكومتّي هو أن حكم الأقلية البيضاء ، والعنصرية يمثلان شرا واضحا بحيث أن أي انسان على خلق حسن ، وحسن نية لا بد وأن يشعر بالغضب الشديد والسخط عليهما . وفضلا عن ذلك ، فان حكومتّي لها حق لا ينكر في تأمين رفاهية وحياة شعب ليسوتو . ان الحرب العنصرية في الجنوب الافريقي سوف تفرض ضغوطا لا نهاية لها على أية حكومة للوفاء بواجبها . وفي شاريفيل فان ٣٧ من القتلى كانوا من رعايا ليسوتو . وفي كارلتون فيل وفولكوم وسويتو كان هناك مواطنون من ليسوتو من بين الموتى . وكلما اطلقت نيران الفصل العنصري ، فان أهدافها تصل الى بعض رجال بلادنا .

ان الاهمال الصارخ للقانون الدولي والمبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات بين الدول ، بل وحتى سيادة بلادي ، قد انتهكت من جانب عملاء حكومة جنوب افريقيا . ان بوليس جنوب افريقيا دخل بلادي مرارا وبشكل غير مشروع ، واختطف اللاجئين من جنوب افريقيا ممن يعيشون في ليسوتو . وفي ظلام الليل كانوا يقومون بأنشطتهم البغيضة هذه . ولقد حولوا الحدود المشتركة بين ليسوتو وجنوب افريقيا الى منطقة مستهدفة لاطلاق النار على مواطني ليسوتو ، وخلقوا جوا في جنوب افريقيا حدا حتى بالبيض العاديين في هذا البلد الى الاعتقاد بأن مواطني ليسوتو أصبحوا هدفا مشروعاً للهجوم دون أن يتمتعوا بأية حقوق بما في ذلك حق الحياة ذاتها .

لا أود أن أدخل في تفاصيل كل حادث نشأ نتيجة ما يقوم به عملاء حكومة جنوب افريقيا في علاقاتها مع ليسوتو . وفي نفس الوقت ، أجد على واجبها واضحا لا بلاغ هذه الجمعية بأن حكومتي قد عانت من استفزازات متكررة من قبل حكومة جنوب افريقيا .

ان حكومة بلادي اختارت لفترة طويلة أن تلجأ الى الدبلوماسية الهادئة . ولفترة طويلة ، كنا نأمل أن أولئك المسؤولين عن الحكم في جنوب افريقيا سوف يدركون أن الأنشطة التي يقوم بها عملاؤهم يمكن أن تخلق موقفا بالغ الخطورة في الجنوب الافريقي . ان حكومتي أصبحت الآن تعترف بأن هذه الأنشطة بغير ضابط هددها تخويف شعب ليسوتو ، وارجاهم على الخضوع وارجام حكومته على الاستسلام والسكينة . وردا على هذه الاستفزازات ، فان حكومتي قد تقدمت باحتجاجات شديدة اللهجة الى حكومة جنوب افريقيا .

اننا لن نخشى أحدا ، ولن نقبل مطلقا أى موقف يحاول التقليل من الاستقلال ويعرض للخطر سيادة ليسوتو .

ان حكومتي لا يمكن في ظل هذه الظروف أن تبقى متجاهلة لموقف يؤثر بشكل مباشر على مواطنيها وعلى رخائهم . ان حكومتي تلتزم بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى . ولكن حكومتي لا يمكن أن تقبل حق أية حكومة في الجنوب الافريقي في أن تعجل بنشوب حرب عنصرية من أجل أفكار سيئة للتفوق العنصرى .

وفي عام ١٩٧٤ ، فان شعب ليسوتو أتيح له شرف عظيم بتقديم جائزة من منظمة الوحدة الافريقية للقائد العظيم في الجنوب الافريقي الحائز على جائزة نوبل للسلام ، الرئيس ألبرت ليتولي . ان شعب ليسوتو قبل شرف اعطاه هذه الجائزة كلفته لنوايانا السلمية تجاه كل الشعوب في جنوب افريقيا .

ان حكومتي لم تنكر على الأقلية البيضاء حقوقها ولكن بلدي لا يمكن أن يقبل الحرمان من الحقوق الأساسية للأغلبية الافريقية في الجنوب الافريقي .

منذ ست سنوات مضت ، فان رئيس وزرائي الراحل الدكتور لبيوا جوناثان اقترح اجراء مناقشات مع الاقلية البيضاء في افريقيا المستقلة على اساس اعلان لوزاكا ، وعملية المناقشات هذه مستمرة حتى الان على اساس اعلان دار السلام . ان افريقيا في انسانيتها العميقة تواصل عرضها باعطاء فرصة للاقليات البيضاء - فرصة اخيرة - لتجنب الحرب العنصرية . ان الوقت لم يعد في جانب الظالم ، وانما في جانب اولئك الذين يناضلون من أجل الحرية . واليوم ان حوارا بين افريقيا المستقلة والاقليات يكاد يكون شيئا هامشيا لقضية المواجهة العنصرية ، وانا اعترف انه كان عملا من أعمال الحرافة السياسية من قبل السيد هـ . فرويد الذي وضع اساس العزل العنصرى أن يلتقي برئيس وزرائي في سنة ١٩٦٥ ، وانني اقدر تماما حكمة خلفه السيد فورستر في مواصلة هذه الاجتماعات . ان احدا لا يمكن ان يقلل من شجاعة السيد فورستر في الاجتماع بالرئيس كاوندوا وزعماء زبابوى عند شلالات فيكتوريا في شباط/فبراير الماضي . ومع ذلك فان جسور الحوار من أجل السلام والعدالة والحقوق الاساسية لا يمكن ان تشيد عند شلالات فيكتوريا ولا يمكن بالاحرى ان تشيد هذه الجسور بين بريتوريا وعواصم افريقيا المستقلة . ان جسور العدالة وأى حوار له معنى يجب أن يكون في نطاق روبين ايلاند وكيب تاون .

والى زعماء الاقلية البيضاء لدى رسالة بسيطة :

انكم كسياسيين اظهرتم قدرة ذكية للغاية في ترتيب اجتماعات مع زعماء افريقيا المستقلة . لقد كان التحدى الذى تواجهونه احد التحديات التي تواجه رجال الحكم ، ان تخليص الجنوب الافريقي من قبضة العنصرية يجعل من المتعين عليكم أن يكون لديكم الارادة . ان الثمن كبير جدا بالنسبة لنا وللجيال المقبلة ولكل البشرية ، بل انه اكبر من ان تفرضه اعتبارات سياسية قومية على حساب مصيرنا ومصير السلام في افريقيا الجنوبية .

وفي الاسبوع الماضي كان شعب ليسوتو يحتفل بالذكرى السنوية العاشرة للاستقلال من الحكم الاستعمارى ، ان الاستقلال لاى دولة يعتبر حدثا عظيما ، ولكن الاستقلال لبلد يقع بجانب جنوب افريقيا يعتبر اكثر من ذلك ، ذلك اننا طوال عشر سنوات كنا نمثل جزيرة للحرية في بحر من العنصرية . ولقد كنا جزيرة يلجأ اليها ضحايا القهر والتفرقة ، وحتى اليوم فان اطفال سويتو يسعون الى اللجوء السياسي في ليسوتو .

لا يمكن لاي مراقب للجنوب الافريقي أن يفهم التناقض الكبير بين ليسوتو وجنوب افريقيا ، ان عدم التفرقة العنصرية في ليسوتو يجاور عبر الحدود نظاما يحول أطفال المدارس الى لاجئين ، ان امة باسوتوانصهرت في بوتقة الحرب في جنوب افريقيا . ان شعب باسوتو يضم تقريبا كل التجمع العرقي في الجنوب الافريقي ، وهكذا فانه بالنسبة لنا يعتبر من واجبنا التقليدي ان تستقبل اللاجئيين الذين يهربون من الاضطهاد ، ومع ذلك فان الاحداث الاخيرة في الجنوب الافريقي تهدد بزيادة الضغط على قدرتنا في أن نواصل تقديم العون الانساني لضحايا سياسة الفصل العنصرى ، وفي ظل هذه الظروف فان هذه الجمعية عليها التزام واضح ان تساعد حكومتى لتمكيننا من ان نواصل توفير الملجأ للجياع والمتعابين والمضطهدين في جنوب افريقيا .

وبرغم موقعنا الجغرافي والمشاكل التي نواجهها فان السنوات العشر الاولي من استقلالنا شهدت تقدما اقتصاديا كبيرا في ليسوتو ، لقد انشأت حكومة بلادى ما يزيد على عشرين صناعة جديدة ، في حين لم تكن هناك صناعات على الاطلاق في عام ١٩٦٦ ، ان ملكة ليسوتو اليوم لم تعد سوقا رهيئة لصناعات جنوب افريقيا الوليدة ، كذلك فاننا الان لا نميل الى أن نلعب دور مصدر العمالة الرخيصة لصناعة جنوب افريقيا .

ومع ذلك لا بد لي - وبصراحة - ان اسلم بان وجود ما يزيد على ٤٠ في المائة من قوتنا البشرية العاملة في جنوب افريقيا لا تزال المشكلة الكبرى التي تواجه بلادى . ان نظام العمل المهاجر غير مرض ، وانه يثير القلق في الحياة الاسرية دون أن يعود بأية فائدة على العمال المهاجرين ، ان بلدى ليست وحدها التي تواجه هذه المشكلة . ان العمالة المهاجرة الى جنوب افريقيا ما زالت تمثل مشاكل تتعلق بحرمان العمال المهاجرين من حقوقهم الانسانية الاساسية .

ان عمال المناجم من ليسوتو الذين يعملون في جنوب افريقيا يعيشون في مجتمعات تعتبر اهانة لبشريتهم . ان اسرهم لا يسمح لها ان تلحق بهم ، وفي عصرنا الذى نجد فيه ان حقوق النساء قد اصبحت امرا معترفا به عالميا فان زوجات عمال المناجم في جنوب افريقيا يحرمن من حقهن الاساسي في العيش مع ازواجهن لفترات تتراوح بين ٩ شهور وستين ، ان هؤلاء العمال يعملون بعقود ذات امد قصير بحيث لا يمكن ان توفر لهم فرصة التقدم ، لانه عند نهاية كل عقد يعامل العامل كما لو كان عاملا جديدا ، كذلك فان هذه العقود لا تسمح باى نظم للمعاشات او الميزات في نهاية الخدمة .

ومن زاوية قوانين جنوب افريقيا فان عمال المناجم محرومون من اى حق اساسي لاي عامل في أن يشارك في اتحادات العمال لاغراض المساومة من اجل شروط افضل للعمال .
وفي ظل الظروف الراهنة فان الاختيارات المفتوحة لدى حكومتى محدودة ، وبمساعدة من البنك الدولي ، فاننا دخلنا في عملية بحث جاد لسبل امتصاص هذه العمالة في اقتصاد ليسوتو . ومن الواضح انه بالنسبة لنجاح مثل هذا الجهد فان بلدى في حاجة الى مزيد من رأس المال لرفع مستوى فرص العمالة في ليسوتو ، وعلى المدى القصير فاننا نواصل اقناع عمالنا الرئيسيين بما في ذلك المستثمرين الاجانب في جنوب افريقيا بضرورة توفير اجور مناسبة لعمالنا في ظروف واحوال تحترم حقوقهم الانسانية الاساسية .

واود ان اغتنم هذه الفرصة لكي اكرر امام الامم المتحدة الحاجة العاجلة للدعوة الى عقد مؤتمر تحت اشراف ادارة حقوق الانسان في الامم المتحدة لبحث كل مشكلة العمال المهاجرين ولصيغة مبادئ عامة تكون الاساس لتفاقية تضمن حقوق العمال المهاجرين .
ومن هذه المنصة ، اود ايضا ان اتوجه بالشكر لمنظمة الامم المتحدة والدول الاعضاء فيها ، لما قدموا من مساعدات لبلادى ولما ابدوا من اهتمام في دعم استقلالنا .
وفي العقد الثاني للاستقلال سوف تواصل الاعتماد على تأييد الامم المتحدة لان السنوات العشر القادمة سوف تكون من اصعب السنوات بالنسبة لنا ، ان حكومة جنوب افريقيا قد اوضحت بالفعل انها تنوى احاطة بلادى بالمعازل ، وحكومة بلادى قد ادانت مرارا نظام البانتوستانات ورفضت بلقنة جنوب افريقيا كحل لمشكلة العزل العنصرى ، ان سياسة المعازل تفتقر الى الاخلاص ، وتخلو من أى تبرير رشيد وتتسم بالعنصرية في مفهومها ، ان انها لا توفر اى اساس لحسم قضية العزل العنصرى .
ان سياسة المعازل من شأنها ان تكون قصيرة العمر لانها لا تحظى بتأييد الشعب فى جنوب افريقيا ، بل ان بعض زعماء هذه المعازل قد اوضحوا بالفعل معارضتهم لها ، انها سياسة صيغت بدون اى تظاهر بالتشاور مع الشعب الذى تؤثر عليه هذه السياسة وهم غالبية الشعب الافريقى في جنوب افريقيا ، ومع ذلك فان حكومة جنوب افريقيا تواصل بعجرفة وعنجهية تنفيذ هذه السياسة ، ان هذه الحكومة قد اوضحت بالفعل خططها لمنح الاستقلال للترانسكاى . ان حكومتى لن تسكت على اى نظام ينتهك وحدة اراضي جنوب افريقيا بغير موافقة اغلبية الشعب في جنوب افريقيا - ان احاطة بلدى بالمعازل لا يمكن ان يكون له من هدف سوى تعقيد الموقف الصعب بالفعل الذى تجد بلادى نفسها فيه .

ان اولئك المسؤولون عن خلق وانشاء هذه المعازل يجب ان يتحملوا المسؤولية كاملة عن الصعاب التي من شأنها أن تنشأ نتيجة لوضع هذه المعازل على حدودنا ، وعلى اراض تنتهي اساسا الى امة الباسوتو .

ان الدورة العشرين للجمعية العامة في بحثها لمستقبل ليسوتو في عام ١٩٦٥ كان امامها مشروع قرار طالب الجمعية ضمن امور اخرى بان تطلب من المملكة المتحدة باعتبارها كانت في ذلك الحين الدولة المسؤولة عن ادارة باسوتولاند ان تتخذ : " خطوات فورية لكي تعيد الى السكان الاصليين كل الاراضي التي اخذت منهم مهما كان الشكل او الذريعة التي اتخذت لمثل هذا الاجراء " .

ان المناقشة حول هذا الموضوع في الدورة العشرين عكست القلق الذي اعرّب عنه شعب ليسوتو فيما يتعلق باجزاء من اراضي ليسوتو كانت الادارة الاستعمارية البريطانية السابقة قد تنازلت عنها خطأ لجنوب افريقيا .

ولقد كان رأى شعب ليسوتو دائما ان تلك القطع الكبيرة من الارض في اقاليم " فرى ستيت " و " ناتال " و " كيب بروفنس " من جنوب افريقيا تنتمي بحق الى امة باسوتو . ان شعب ليسوتو لا يزال يطالب باعادة هذه الاراضي .

حتى في الوقت الذي كانت فيه الدورة العشرين للجمعية العامة تبحث هذه القضية فان حكومة جنوب افريقيا كانت تحاول محموعة ان تتوصل الى اتفاقات مع الادارة الاستعمارية السابقة في ليسوتو لصيغ التنازل عن هذه الارض بصيغة رسمية وحتى تعرض وتقدم الامر الى حكومة مملكة ليسوتو المستقلة على انه امر واقع .

وانه لشيء يشرف الحكومة البريطانية التي كانت في السلطة في عام ١٩٦٥ انها رفضت تماما الدخول في هذه الجهود الرامية الى حرمان شعب ليسوتو من ان تكون له اية كلمة في انهاء هذه المسألة .

وفي الرسائل المتبادلة في عام ١٩٦٥ ، فان السلطات في حكومة جنوب افريقيا اكدت على الحكومة البريطانية " ضرورة تسوية كل قضايا الحدود البارزة فيما بين جمهورية جنوب افريقيا وباسوتولاند ومضت الى ما هو ابعد من ذلك فاقترحت انشاء لجنة مشتركة للحدود .

وفي عام ١٩٦٨ اثار سلطات جنوب افريقيا مرة اخرى موضوع انشاء لجنة مشتركة للحدود ، ولكن انعكس المخطط الكبير لجنوب افريقيا بانشاء معازل . ان الاختصاصات التي اقترحت لهذه اللجنة كانت في هذه المرة مفيدة ومحدودة بحيث تعطي هذه اللجنة سلطة : " ان تبحث تعيين الحدود ووضع اسوار على قطاعات معينة من الحدود ما بين البلدين حيث يكون هناك غموض فيما يتعلق بموقع الحدود الفعلي " .

ان حكومة بلادي قد تبادلت رسائل رسمية مع حكومة جنوب افريقيا واجرت معادثات على مستوى رسمي تهدف الى حسم قضية اراضي الباسوتو . ان شعب ليسوتو لا يهتم بوضع الحدود التعسفية او الاسوار ، ولكنه يهتم بمناقشة جوهرية نحو اعادة اراضيه .

ان حكومة بلادي ليس لديها اية مخططات بالنسبة لجنوب افريقيا . لقد قبلت حكومتي الرأى الذى قدمه جنوب افريقيا في البداية عام ١٩٦٥ والقائل بأن كل قضايا الحدود البارزة يجب ان تسوى بلجنة قانونية . هذا الرأى يتفق مع احترامنا للقانون والحاجة الى عدم اضافة قضايا تتعلق بالحدود الى جدول الاعمال الخطير بالفعل الخاص بالجنوب الافريقي . وفي نفس الوقت فان حكومة بلادي تود ان تسجل ذلك علنا في الامم المتحدة . انه مما يدل على الصعوبات التي يحتمل ان تنشأ ان نجد حكومة جنوب افريقيا قد انتهت منفردة المناقشة مع حكومتي بشأن الاراضي التي تنازلت عنها الادارة الاستعمارية السابقة في ليسوتو الى جنوب افريقيا .

ان انهاء هذه المناقشات اقترن باعتداءات على اراضي ليسوتو الاخرى . وفي العام الماضي فان سلطات جنوب افريقيا بدأت انشاء محطة للطقس على اراضي ليسوتو . ان اتصالات حكومة بلادي بسلطات جنوب افريقيا واجهت مطالب مضادة من جانب جنوب افريقيا بالنسبة لاراضي ليسوتو .

لم تكن سياسة حكومة بلادي مطلقا زيادة توتر الموقف المتوتر بالفعل في الجنوب الافريقي ، وهكذا فان حكومة بلادي سوف تواصل الاصرار على ان سلطات جنوب افريقيا يجب ان تزيل مستوطناتها

من على اراضينا ، فضلا عن ذلك ويتأييد من المجتمع الدولي سوف تواصل المطالبة بأن تعيـد سلطات جنوب افريقيا المحادثات الثنائية مع حكومة بلادى بشان الاراضي التي تم التنازل عنها بطريق غير شرعي الى هذا البلد .

وبالنسبة للاخوة الافارقة الذين ايدوا سياسة البانتوستانات والمعازل ، اود أن اقول مايلي : ان اولئك الذين يدرون وحدة اراضي جنوب افريقيا بنشاط عليهم في يوم من الايام ان يتحملوا المسؤولية امام غالبية شعب جنوب افريقيا عن هذه الاجراءات .

كذلك فان شعب ليسوتو ينسى اولئك الذين يسكتون على احتلال اراضي ليسوتو .

ان زعماء المعازل يجب ان يعترفوا بالحقيقة الاساسية وان يبتعدوا عن السياسة السيئة لان هذا هو محك القيادة ، واول التزام بالوطنية وفضل دفاع عن حرية الشعب في الجنوب الافريقي . ان الموقف في الجنوب الافريقي يتطلب الاهتمام العاجل والبالغ من جانب الأمم المتحدة ، لان الموقف في الجنوب الافريقي يمثل تهديدا للامن والسلم الدوليين . ومن هنا فان مجلس الامن ملتزم التزاما مباشرا بممارسة سلطاته ، وبمقتضى الميثاق فان المجتمع الدولي ايضا عليه مسؤولية ان يحرر هذا الاقليم من افريقيا من العنصرية والحرمان البشري ، وان يحرر شعب الجنوب الافريقي من مأساة الحرب ، وان يؤكد لغالبية شعب الجنوب الافريقي ويضمن له الفرصة للسعي من اجل تحرير روح الانسان .

السيدة سدر (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : اسمح لى بادئ ذي بدء ان اعرب

عن ارتياح حكومة السويد لانتخابك لهذه الجمعية ، ان انتخابك ليس تعبيراً عن احترام المجتمع الدولي لك فحسب ، ولكنه ايضا دليل على اهمية حركة الدول غير المنحازة في السياسة الدولية . ان حكومتي تود ايضا ان تعرب للاميين العام عن تقديرها لجهودهم النشط الصبور لدعم قضية السلم ، ونحن نأمل ان الأمم المتحدة سوف تتمتع بالاستفادة من خدماته في المستقبل في الاعوام القادمة ، وأود أن اؤكد له تأييد حكومتي التام لعمله الهام .

وقيل أن اعالج بعض القضايا الهامة المدرجة بجدول أعمال الجمعية العامة ، فاني أود نظرا للتطورات والتغييرات الحديثة التي جرت في حكومة السويد ، أن اقول بعض كلمات اقدم بها الخطوات الرئيسية لسياسة السويد الخارجية .

ان السويد تسير على سياسة عدم الاشتراك في الاحلاف ، وذلك من أجل الحفاظ على حيادنا في الحرب . ان هذه السياسة تتمتع بتأييد الامة السويدية كلها ، ونحن نأمل أن تحظى هذه السياسة بثقة واحترام الدول الاخرى وستمارس هذه السياسة بحزم على الدوام .
والواقع ان السويد ستواصل علاقات التعاون الوثيقة المليئة بالثقة مع دول الشمال الاخرى ، لان هذا التعاون اساسي للمواطن في بلادنا وهو يسهم في السلام وفي الاستقرار في هذا الجزء من عالمنا .

وستعمل السويد على أن تكون سياسة الوفاق لصالح كافة الدول . ومن الطبيعي لنا أن نلح على أهمية الوفاق لتطوير ظروف سلمية في أوروبا ، ولمزيد من التعاون بين كافة الدول الأوروبية، ان مؤتمر الأمن والتعاون الذى عقد في هلسنكي كان خطوة مهمة في هذا السبيل . وسوف نعمل لتنفيذ كافة أجزاء الميثاق النهائي للمؤتمر ، ومن أجل الدراسة الجديدة لكافة الامكانيات لتوسيع نطاق التعاون .

ان تأييد الأمم هو حجر الزاوية في سياسة السويد الخارجية . ويجب أن تكون الأمم المتحدة منظمة متاحة لكافة دول العالم فيها الفرصة للاعراب عن صوتها ، ولتأكيد حقوقها ومصالحها . ومن المهم بالنسبة للأمم الصغيرة ، بصفة خاصة ، التي تريد الحفاظ على استقلالها الوطني أن تقوم بذلك ، في الوقت الذى تدعم فيه التعاون الدولي واسع النطاق .

وانا أردنا للسلام أن يكون مستقرا دائما ، فيجب تحقيق التقدم نحو إيقاف سباق التسلح ، والحد من كمية الأسلحة . وستواصل السويد جهودها القوية للوصول الى نتائج في مجال نزع السلاح في الأمم المتحدة ، وفي المحافل الدولية الأخرى . ونهتم ، بشكل خاص ، بالاجراءات التي تستهدف تجنب حدوث كارثة للبشرية تتمثل في الحرب النووية . ويعني ذلك أنه يجب على السلطات التي تملك أسلحة نووية ، أن تتوقف عن كافة التجارب النووية ، وأن تواصل ، وفقا لأحكام معاهدة حظر انتشار الاسلحة ، مفاوضاتها بشأن الاجراءات الفعالة نحو نزع السلاح النووى . ويعني ذلك أيضا ، أن يطلب من كافة دول العالم أن تدرس بجدية أخطار انتشار الأسلحة النووية في الدول التي لا تملك الآن هذه الاسلحة ، ويجب أن تضطلع بالالتزامات التي تنبثق من هذه المخاطر . فاذا كانت أجهزة الطاقة النووية ، والتكنولوجيا ، تنقل من دولة الى أخرى ، فيجب أن يصحب ذلك بضمان ، حتى نكفل أن الطاقة النووية في الدول المستفيدة ستستخدم في أغراض سلمية خالصة .

واليوم ينفق ٣٠٠ بليون دولار أمريكي سنويا لأغراض عسكرية . أما مساعدة الانماء التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة فهي تمثل جزءا من خمسة عشر جزءا من هذا المبلغ . وهذه الأرقام تدل على سوء الاستخدام الضخم والفاجع للمواد ، وللطاقات البشرية في العالم ، مما ينشئ الظلم بين الأمم وفي داخل هذه الأمم . بل الأفدح من ذلك ، هو أن ذلك لا يقرنا من الهدف المنشود ، ونعني به زيادة الأمن العسكرى . والواقع أن هناك ذخيرة ضخمة من الموارد يمكن

استخدامها لتحقيق النظام الاقتصادى الدولى الجديد . ويجب أن يقر كل شخص بأن هناك علاقة بين نزع السلاح وبين الانماء .

ويجب أن يدعم دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح . وخطوة أولى نحو ذلك قد اتخذت من قبل . وترحب السويد بفكرة عقد دورة خاصة للجمعية العامة تبحث قضايا نزع السلاح . ان مثل هذا الاجتماع سوف يتيح لكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الفرصة للاسهام في استراتيجية من أجل نزع سلاح حقيقي . فاذا أعد المؤتمر خير اعداد ، فسيكون بداية نحو عصر جديد مثمر في المفاوضات بشأن هذه القضايا ، وسيؤدي ذلك في نهاية المطاف الى بقاء الانسانية .

وسوف تضطلع السويد بدور ايجابي في الجهود لتحقيق علاقات أكثر انصافا بين الدول في مختلف مراحل الانماء . ان تعاوننا من أجل الانماء يستهدف النهوض بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية ، والمساواة في الدول النامية . وفي الشرق وفي الغرب ، يجب أن ندرك ماهي الأفكار التي يستند اليها ذلك النظام الدولى الجديد . وتحاول السويد اتخاذ الاجراءات - على الصعيد الوطنى والدولى - من أجل الاقتراب من تحقيق هذا الهدف الهام . ولصالح الدول الغنية أن تتعاون مع الدول النامية من أجل الحد من اخطار المواجهات التي قد تعرض السلم للخطر في الأمد الطويل .

ونريد تحقيق نتائج ملموسة من المفاوضات التي تجرى الآن ، أو التي يخطط لمعقدتها في اطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، وفي الحوار أيضا بين الشمال والجنوب في باريس ، وفي المحافل الأخرى . ومن بين المشكلات التي تتطلب حلولا ، تحقيق الاستقرار في أسواق السلع الأساسية ، والمسؤولية المشتركة من أجل التطورات في مجال الطاقة ، وأيضا نظرة عالمية تأخذ في الاعتبار مصالح كافة الأمم ، وتحقق هدف الأمم المتحدة ، وهو الوصول الى ٧ في المائة من اجمالي الدخل القومي للمساعدة الرسمية التي تقدم للدول النامية قبل ١٩٨٠ ، والنهوض بالتجارة فيما بين الدول الصناعية والدول النامية ، وفيما بين الدول النامية نفسها ، وكذلك التخفيف من أعباء الدين العام الذى يقع على عاتق أشد الدول فقرا بشكل خاص .

وفي المدى الطويل ، فان كافة الدول يجب أن تقوم بإدارة دقيقة للموارد العالمية الشحيحة، وأن تتخذ اجراءات قوية لحماية البيئة الانسانية .

ومن بين القضايا الهامة التي يجب أن نخصص لها المزيد من الاهتمام ومن الموارد ، تطوير وسائل بديلة للطاقة . ونعتقد أن ذلك شيء أساسي بالنسبة لنا جميعا ، وبشكل خاص للدول النامية التي يجب أن تساهم في مثل هذه الجهود .

اننا يجب أن نحقق تقدما اقتصاديا واجتماعيا مستقرا ، وأن ننهض بالسلام في العالم . وفي روح من التضامن الدولي ، يجب أن نجتهد بصبر وبمشاركة لتحقيق الهدف النهائي - وهو العدالة العالمية . ان الجهود التي تبذل في هذا الصدد ، في اطار حركة الدول غير المنحازة - وأخيرا في مؤتمر كولومبو - تحظى بتقديرنا وتأييدنا .

ان عام ١٩٧٥ كان العام الدولي للمرأة الذي نظمته الأمم المتحدة . ويجب أن نتحقق من أن التوصيات التي اتخذها مؤتمر المكسيك قد طبقت من الناحية العملية . وان جهودنا للمساواة فيما بين النساء والرجال لا يجب أن تقتصر على ظواهر منعزلة ، بل يجب أن تنتشر في أعمالنا اليومية ، في اطار الدول الاعضاء ، وأيضا على صعيد المنظمات الدولية .

لقد تعهدت كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحماية حقوق الانسان . وهذه مهمة حيوية ، ليس فقط من أجل النهوض برفاهية الفرد ، بل أيضا من أجل تطوير العلاقات الودية بين الدول ، ولتجنب حدوث توترات دولية وأزمات عالمية . ومن المؤسف للغاية أن الشعوب في مختلف بقاع العالم ما زالت تعاني من أشكال ألجمة من العنف ، ومن اهدار تلك الحقوق .

وستقدم السويد تأييدا لا يكل لمقاومة الشعوب والأفراد ضد كل قمع . ونحن نستنكر كـل اضطهاد للرجال والنساء بسبب آراء سياسية ، أو دينية ، أو بسبب اعتبارات اثنية ، أو عنصرية أينما حدث ذلك .

واننا نستهدف تلك المبادئ العامة التي تحظى بتأييد عام في السويد ، ويؤثر ذلك على سياستنا الخارجية ، وتحدد هذه المبادئ أيضا موقفنا بشأن المسائل التي تبحث في مختلف منظمات الأمم المتحدة .

أود أن أعرب عن وجهة نظر الحكومة السويدية بشأن القضايا المطروحة على الجمعية العامة .

وقبل القيام بذلك ، فاني أود بالنيابة عن حكومتي ، أن أرحب بكل حرارة بجمهورية سيشيل ، أحدث عضو في الأمم المتحدة . كما أود أيضا أن أعرب عن أملنا في أن أنغولا وفيتنام ، اللتين استقلتتا بعد نضال طويل ، سوف تصبحان في القريب العاجل عضوين في منظماتنا ، وأن تتاح لهما الفرصة لمشاركتنا العمل .

لقد شجبت مختلف هيئات الأمم المتحدة خلال أعوام طويلة ، الاضطهاد الذي تعاني منه الأغلبية السوداء في افريقيا الجنوبية وزمبابوى وناميبيا . ويتعارض بشدة التمييز العنصرى المستمر مع ميثاق الأمم المتحدة ، ويعتبر أيضا خرقا صارخا لحقوق الانسان وحرياته ، ولا يمكن الدفاع عن هذا النظام الا بالقوة ، وسوف يؤدي ذلك الى عنف مستمر متزايد . ان أعمال القمع في سويتسو ونيازونيا في الصيف الأخير تدل على يأس الحكام البيض ، وستزيد السويد من تأييدها لنضال التحرير في الجنوب الافريقي .

ولقد وصفت السويد ، ودول أخرى كثيرة ، الوضع في الجنوب الافريقي ، بأنه يهدد السلام . ويجب على مجلس الأمن - اذا أردنا تحقيق نتائج مقبولة عن طريق المفاوضات - أن يفرض عقوبات لازالة هذا التهديد . ولقد اقترحنا في المقام الأول ، أن تصبح اجبارية ، التوصية التي وافسق عليها مجلس الأمن من قبل ، بوقف كافة الشحنات البحرية للأسلحة الى جنوب افريقيا . وسيعطي هذا الاجراء تعبيراً فعالاً لاستنكار المجتمع الدولي بأسره لسياسات افريقيا الجنوبية .

وان السويد ، مستعدة ، علاوة على ذلك ، لتأييد الاقتراحات الواقعية من أجل اتخاذ المزيد من الاجراءات ، ومن بينها حظر الاستثمارات الجديدة في ناميبيا و افريقيا الجنوبية . لقد قام أبناء زمبابوى السود ، بنضال طويل من أجل ممارسة حقوقهم المشروعة لحكم الأغلبية . وسوف تعتبر الاستجابة لهذا الطلب ، نتيجة للمفاوضات ، من داعي اقتباط بلدنسا ، الذى يتعاطف مع نضال السكان السود من أجل ممارسة حقوقهم . وستزيد من مخاطر العنف المضطرب ، كل محاولة لتأجيل حكم الأغلبية .

كما أن افريقيا الجنوبية ، تفرض نذالها غير المشروع في ناميبيا ، وتزيد من اضطهادها للأغلبية السوداء ، فيجب أن تجبر افريقيا الجنوبية على الحلول التي نادى بها الأمم المتحدة حتى تنال ناميبيا الاستقلال كدولة موحدة . ويجب أن يكون السوابو ، الطرف الرئيسي في المفاوضات للتوصل الى هذه الحلول .

كما يجب أن ينتهي الفصل العنصرى المقيت في افريقيا الجنوبية . ونحن نعرف ان كافة المحاولات لاحداث تغيير تصطدم بمقاومة عنيفة ، وان الأقلية البيضاء تتمسك بمزاياها الاقتصادية والسياسية ، ويجب في الواقع أن نأخذ ذلك في الاعتبار عند بحث الخطط التي تستهدف اقامة

المعازل الوطنية أو سياسة البانتوستانات . ان السويد لن تعترف بما قد ينشأ من دول المعازل . وسوف تبحث الاجراءات التي تسمح للأمم المتحدة بتحقيق مفاوضات مبكرة بين كافة المجموعات العنصرية في افريقيا الجنوبية ، للاعداد لمستقبل لا يعرف التمييز ولا القمع ، لصالح كافة أبناء افريقيا الجنوبية ولصالح البلد بأسره . والواقع ، أننا يجب أن نواصل جهودنا في الأمم المتحدة ، للتوصل الى اتفاق عام ، بشأن الاجراءات التي تنهي الفصل العنصرى .

وشمة مشكلة أخرى ، تشغل الأمم المتحدة ، وهي الوضع في الشرق الأوسط . ولقد تابعنا في العام الماضي ، بقلق عميق ، الأحداث الفاجعة للحرب الأهلية في لبنان . ان الحرب تعني كوارث لأهل ذلك البلد . وهذا يذكرنا بقوة ، بأن الحل الشامل للنزاع في الشرق الأوسط ، يجب التوصل اليه بسرعة . ان حكومة السويد ، ترى أن التسوية يجب أن تستند الى قرارى مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ان لاسرائيل ، ولكافة دول المنطقة الحق في الوجود الوطني ، وفي سلامة ترابها ، في اطار حدود آمنة معترف بها . انه يجب احترام مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة . ويجب أيضا ، أن تتقرر بقوة ، ضرورة ارضاء المصالح الوطنية المشروعة لأبناء فلسطين العرب ، بما في ذلك الحق في انشاء دولة لهم ، تعيش في سلم مع اسرائيل . ويجب قبل كل شيء ، اقامة الاتصالات بدون أدنى تأخير ، لتحقيق تسوية يتفق عليها ، والا ستزداد أخطار اندلاع عنف جديد ، مما يسبب مرة أخرى آلاما شديدة للشعوب المعنية .

لقد نوهت الى الأهمية التي تعلقها حكومة السويد على حماية حقوق الانسان والحريات وكذلك الحقوق الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ، لكافة أبناء البشر ، ولكافة مجموعات المجتمع . وسوف نناضل بقوة ، اللجوء الى التعذيب والعدوان المقيت على حقوق الانسان . ان شيلي وافريقيا الجنوبية مثلان صارخان في أنماننا . ان التعاون الدولي ضرورى أيضا ، لمنع أخذ الرهائن واختطاف الطائرات ، وغير ذلك من أنواع العنف المقيتة . ان تشجيع مثل هذه الأعمال ، والتعاون معها يستحق كل لوم أيضا . ونحن نرى ، أنه يجب على الأمم المتحدة ، أن تلعب دورا نشيطا في مقاومة الأعمال الاجرامية من هذا القبيل . كذلك يجب على الأمم المتحدة ، أن تبحث مسألة معاملة الرجال والنساء ، الذين ينج بهم في السجون ، في اجزاء عديدة من العالم ، لاعرابهم عن آراء لم تعتبر لائحة أو ملاءمة .

واننا نرحب بالتقدم الذي تم احرازه في جنيف ، نحو وضع قواعد انسانية ، تطبق في النزاعات المسلحة . وتأمل السويد ، أن تدرك كافة الدول ، أن من صالحها ، أن تفرض حظرا شاملا على استخدام الأسلحة القاسية بشكل خاص مثل النابالم . وكما أعلن مؤتمر كولومبو ، يجب الاسراع بالمفاوضات في هذا السبيل .

وختاما ، فاننا نعرب عن استعداد حكومة السويد ، للمساهمة من أجل جعل الأمم المتحدة منظمة تحقق تعاونا واسع النطاق بين مختلف البلاد ، لدعم الأمن لأبناء البشر بمختلف بقاع العالم ، ولتحقيق اشباع حاجاتهم الأساسية في السلام والحرية والمساواة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي . واذ استطعنا أن نثبت بوضوح ، ان الأمم المتحدة تخدم هذه الأهداف ، فان المنظمة العالمية سوف تحظى بثقة الأمم ، والمنظمات الدولية غير الحكومية ، التي تخدم مبادئ ومثل الأمم المتحدة ، وأبناء البشر في مختلف أنحاء العالم ، وهذا هو الأساس الوحيد ، الذي يمكن أن نقيم عليه الأعمال المقبلة للأمم المتحدة .

السيد محجوب مكاوي (السودان) : السيد الرئيس ، أود أولاً أن اتقدم لسيادتكم بالتهنئة ، بمناسبة اختياركم رئيساً لهذه الدورة ، وانني لواثق ، بما عرف عنكم من خبرة ودراية ، ولما قامت به بلادكم من اسهام في تدعيم التعاون والتفاهم العالمي ، انك ستقود دورتنا هذه بحكمة همد نظر ، لتحقيق المزيد من انتصارات لهذه المنظمة ، في مجال السلام والتفاهم والتعاون بين دول العالم .

كما يطيب لي أن اتقدم بالشكر لسلفكم ، المستر غاستون ثورن رئيس وزراء لكسمبرغ ، لما اسهم به في هذا المجال ، وللسيد السكرتير العام الدكتور كورت فالدهايم ، لقيادته الماهرة للمنظمة واخضاعها لمتطلبات الدول الاعضاء ، ولتحقيق مبادئ ميثاقها .

ويسعدني أن ارى بيننا اليوم وفد جمهورية سيشيل كعضو عامل في المنظمة ، وانني ان ارحب به ، لا يراودني شك اطلاقاً في أنه سيدعم مجهودنا العالمي في بلوغ غاياته المنشودة . وفي هذه المناسبة ، فائني اتطلع بشغف بالغ الى رؤية وفدى انغولا وفيتنام يتخذان موقعهما الطبيعي ، فسي صفوف الدول المستقلة كاملة العضوية ، تطبيقاً لمبدأ عالمية التمثيل في المنظمة* .

ولا يفوتني ، سيادة الرئيس ، قبل أن اتعرض للقضايا التي يود وفد بلادي ان يعرضها على مجتمعنا العالمي ، أن اعبّر عن مدى الحزن العميق الذي احس به السودان حكومة وشعباً ، على وفاة زعيم الصين العظيم ماوتسي تونغ ، احد عمالقة عصرنا هذا ، والذي اعاد صياغة بناء الصين ، باقتدار وعبقرية ينحني لهما التاريخ اجلالاً وتواضعاً ، وانني باسم وفد بلادي ابدى ، مع الاخرين الذين سبقوني ، عميق الاسى والحزن ، على وفاة ذلك الزعيم العظيم .

السيد الرئيس ، ان من بين قضايا الساعة الملحة ، التي تهتم قارتنا ، بل والعالم اجمع ، ما يدور من احداث في جنوب القارة الافريقية ، ويتحتم على منظماتنا هذه - بل وفي هذه الدورة - أن تتوصل الى صيغة تضمن حقوق الانسان الافريقي ، وتصون كرامته ، وتوقف الدماء التي تسيل على شوارع سويتو والباسلة ، وتدين القتل والمجرمين من دعاة التفرقة العنصرية ، هذا المرض الخبيث الذي ادخلته تلك الانظمة على جسم حضارة الانسان الحديث ، والذي اذا لم نستطيع استئصاله ، سيكون عارا في وجه جيلنا ، وتراثاً مخجلاً لابناء الاجيال القادمة .

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس السيد هرنانديز (الجمهورية الدومينيكية)

ان التفرقة العنصرية هي جذور الوضع المتدهور في جنوب افريقيا اليوم . هذا الوضع يمثل القوة والهيكمل السياسي ، الذى تقوم عليه الانظمة العنصرية ، وتستمد منه قوتها وبطشها بابناء القارة الافريقية ، وتقوم عليه فلسفتها في الحكم والتسلط على الاغلبية السوداء من ابناء جنوب افريقيا . ان ازالة الفصل العنصرى بكل اشكاله وصوره وقوانينه ودوافعه ، هي في الاساس اسهام كبير في حل القضايا الافريقية في ذلك الجزء من القارة .

لقد صرح فورستر في ابريل / سبتمبر الماضى ، بأن نظام الفصل العنصرى ، هو افضل نظام للحكم في جنوب افريقيا ، متحديا بذلك قرارات هذه المنظمة ، وعلان حقوق الانسان ، والضمير العالمى . وعليه ، فانني من هذا المنبر ، اناذى بعزل نظام جنوب افريقيا ، وتطبيق القرارات السابقة للمنظمة في هذا الشأن . كما اطالب المجتمع الدولى بوقف الاستثمارات الاقتصادية في جنوب افريقيا ، والتي بدورها تدعم وتقوى اساليب التفرقة العنصرية والقوى التي تقف من خلفها ، وان يقدم الدعم المادى والعسكرى والسياسى لشعب جنوب افريقيا ، لمساعدته في محاربة هذا النظام اللاأخلاقى لكي نثبت للعالم جديتنا في تطبيق القول بالفعل ، في محاربة وازالة التفرقة العنصرية .

ويبدو ان فورستر يجهل ان شباب جيل القرن العشرين في جنوب افريقيا هم اصحاب القضية ، وانهم احرقوا خرافة الفصل العنصرى على نار احداث سويتو ، وأحداث جوهانسبرغ ، وريتوريا ، وكيب تاون ، وسورت اليزابيث ، فان اراد فورستر النجاة ، فعليه أن يرضخ لارادة شعب جنوب افريقيا وناميبيا ، او أن يحزم حقائبه ويرحل .

السيد الرئيس ، ان هذا هو المحك للدول التي تدعي انها تريد السلام في العالم وفي افريقيا ، وللدول التي تدعي المدنية والتقدم ، والتي تدين القتل والارهاب ، ولكنها تقف في نفس الوقت موقفا مغايرا لما يتعرض له ابنا قارتنا من اجحاف ، واهانة للكرامة ، وانعدام للحقوق . بل ان هذه الدول ، في نفس الوقت ، تقدم الضمانات والمساعدات الفنية ، التي تبخل بها على دول اخرى ، بحجة الحفاظ على السلام . ان هذه الدول نفسها تقدم كل ما من شأنه تقوية النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، والذى يعني مزيدا من القتل والارهاب والعذاب لابناء القارة . ان معاييرنا يجب الا تختلف ، وان مفاهيمنا يجب الا تختل . نحن في افريقيا نعلم ان اصدقاءنا هم اعداءنا اعدائنا وليس بالعكس . وعليه فان من ينشد صداقة افريقيا ، فليضع سلاحه مع أسلحة افريقيا ، المرفوعة اليوم يدافع عن كرامة وحرية واستقلال الانسان الافريقى .

ان الوجود العنصرى في جنوب افريقيا ، هو ايضا العامل المباشر في خلق قضية ناميبيا ، وفي دعم نظام الاقلية البيضاء في زمبابوى . وان سيطرة الاقلية البيضاء ، واستغلالها غير الشرعي لهذه الاجزاء من القارة الافريقية ، هو نتيجة طبيعية لفشل المجتمع الدولي في مناهضة النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، قبل ان يستفحل هذا الوباء ، وينتشر غربا الى ناميبيا وشمالا الى زمبابوى ، بالرغم من قرارات هذه المنظمة المختلفة .

ان قضية ناميبيا هي مسؤولية الامم المتحدة ، غير ان جنوب افريقيا خانت وصايتها ، وعلى هذه المنظمة مواجهة مسؤولياتها بصورة حاسمة وحازمة في اتخاذ الخطوات الكفيلة بتنفيذ قراراتها ، بشكل يضمن استقلال ناميبيا الفوري ، على أن تتم المفاوضات بصورة عاجلة بين جنوب افريقيا و(سوابو) ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، والذي تعترف به منظمنا هذه ومنظمة الوحدة الافريقية . واننا في هذا المجال لا ننسى أن نرفض المحاولات التي يتبعها النظام العنصرى في هذه المفاوضات لتزييف ارادة شعب ناميبيا في الاستقلال الفورى الكامل ، دون شرط أو قيد ، استمرارا للتسلط والنفوذ العنصرى في ناميبيا .

السيد الرئيس ، ان ارادة الشعوب لا تقهر ، وانني من هذا المنبر احبب واشيد بكفاح شعب زمبابوى المسلح ، الذى فرض تغييرا جديدا هاما في مسار الاحداث ، عن طريق التضحية بالدم الافريقي الثائر ، على تربة زمبابوى ، التي تعيش تحت نير التسلط وحكم الاقلية البيضاء غير الشرعي . ان الكفاح المسلح اصبح هو الطريق الوحيد لضمان تحقيق ارادة الاغلبية ، طالما ظل ايان سميث يرفض ان يصفى لمنطق العقل والسلام طيلة هذه السنوات الماضية ، بل ازداد صلفا وطفيانا . كما اننا نرحب في نفس الوقت ، بكافة المبادرات والمفاوضات الجادة والامينة ، التي تهدف الى قيام حكم الاغلبية في زمبابوى ، ولا يفوتني أن اذكر مباركة السيد الرئيس جعفر محمد نميرى لاجتماع قمة دول المواجهة الافريقية ، وتأييده لقراراته . ولكننا في نفس الوقت ، نرفض اساليب سميث فسي المراوغة التي اجاد ممارستها من كثرة تكرارها . ولذا فاننا نرفض اقتراحه الراعي الى اقامة حكوم انتقالي مزيف في زمبابوى ، تحتفظ فيه الاقلية البيضاء بالسلطة الحقيقية . وفي هذا الصدد ، نذكر قولة سميث المشهورة حيث قال : " ان حكم الاغلبية في روديسيا ، لن يتحقق طالما انني على قيد الحياة " . ولكن على المستر سميث أن يعلم أن فرصة ذهبية سانحة له الآن لتسليم السلطة الى الاغلبية من شعب زمبابوى ، وان فوت هذه الفرصة ، هذه المرة ، فانه سيكون كالراقص على قبره . ان اية تسوية تتم لقضية زمبابوى ، يجب أولا وأخيرا ، ان تتال رضا وقبول الجبهات المقاتلة من ابناء الشعب الافريقي في زمبابوى ، والا يكون الهدف منها تحقيق انتصارات أو مكاسب ، مهما كانت واقعا ، على حساب شعب زمبابوى المناضل ، عن طريق تفتيت وحدته أو تفرقة عناصره

المقاتلة . ان كفاح ابناؤنا زمبابوي المسلح ، سيظل متقدماً لحين وضوح الرؤيا تماما ، وتحقيق مطالبه كاملة غير منقوصة ، في الاستقلال والحرية .

ان جمهورية السودان الديمقراطية ، التي ظلت تدين وترفض بشدة نظام الاقلية غير الشرعي في زمبابوي ، ترى انه لا بد من احكام المقاطعة الاقتصادية والعسكرية والسياسية على نظام سميث حتى ينصاع لرأى الاغلبية ، ويحترم قرارات الامم المتحدة . وفي نفس الوقت ، تطالب بتقديم العمون بكافة اشكاله ، لدعم حركات تحرير شعب زمبابوي في كفاحه العادل .

ان افريقيا الحرة يقلقها الوضع المتفجر في جيبوتي ، بالرغم من مجهودات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، لوضع نهاية للاضطراب الذي يسود هذا الجزء من القارة الافريقية . اننا نطالب بحق تقرير المصير لهذا الاقليم ، في جو حر نزيه خال من الضغوط ، بعد انسحاب القوى الاجنبية ، وذلك من اجل تحقيق استقلاله ، وفق قرارات منظماتنا في هذا الشأن .

كما اننا بنفس الوقت - سيادة الرئيس - نتابع الموقف في جمهورية جزر القمر ، ونعتبر جزيرة (مايوت) جزءاً لا يتجزأ من بقية اجزاء الجمهورية الفتية . ولذا فاننا نؤيد مطلب ضم جزيرة مايوت الى الجمهورية الأم ، لاننا في افريقيا نسعى الى الوحدة ، وليس الى الفرقة والتجزئة .

السيد الرئيس ، بالرغم من قرارات هذه المنظمة العديدة والمختلفة ، فان الوضع في الشرق الاوسط لا يزال متفجراً ، وسيظل في حالة انفجار دائم ، اذ لم تنسحب اسرائيل من كل الاراضي العربية المحتلة . ان اسرائيل لا تزال تقيم المستعمرات في الضفة الغربية ، وتمارس عمليات القهر والارهاب والتسلط على ابناؤنا الامة العربية داخل الاراضي العربية المحتلة ، ضاربة عرض الحائط بحقوق الانسان والقوانين والأعراف والمواثيق الدولية . بل انها ذهبت الى أبعد من ذلك فهي اتباع شريعة الغاب ، في تدنيس المقدسات الروحية والعقائدية في الاراضي المحتلة . ولعل آخر اعتداءاتها على المسجد الابراهيمي في مدينة الخليل ، خير دليل على ذلك .

لهذا فلا غرابة ان اصدرت هذه المنظمة قرارها التاريخي رقم ٣٣٧٩ بتاريخ ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ باعتبار الصهيونية شكلاً من اشكال العنصرية ، ولا غرابة ، أيضاً ، من التقارب والحلف العنصري ، الذي يمثل الافعى الرمزية ، التي رأسها في تل أبيب ، وذنبها في بريتوريا ، والذي

نراه يقوى كل يوم بين اسرائيل وحكومة جنوب افريقيا ، لانهما معا يشكلان صورة واحدة في مزاولة التفرقة العنصرية بكل قبورها وقسوتها وشاعتها ، وأساليب القهر والقمع والارهاب ضد ابناء الشعب العربي في فلسطين والاراضي المحتلة ، وضد الشعب الافريقي في جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوى . لا يفرقهم ضمير ، ولا يتحرك لهم ساكن ، بالرغم من صرخات العالم المتحضر ، والضمير الانساني ، ممثلا في قرارات هذه المنظمة والمنظمات الاخرى .

السيد الرئيس ، ان السلام الحقيقي في الشرق الاوسط ، لن يتم الا بالانسحاب الكامل لاسرائيل من الاراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بالحقوق الشرعية التامة لشعب فلسطين في العودة الى أرضه المفتتصة . وان تمادت اسرائيل في غيرها ، ولم تعالج الدرس الاول في حرب رمضان ١٩٧٣ ، فان الدرس الثاني لا محالة قادم .

ان جمهورية السودان الديمقراطية لتؤمن بضرورة اقامة مناطق السلام ، لان ذلك من شأنه ان يخفف من حدة التوتر الدولي ، ويقلل من الخطر الذي يهدد الشعوب الآمنة . ولذلك فقد ايدنا كل قرارات هذه المنظمة ، ومؤتمرات عدم الانحياز ، التي تدعو الى اعلان المحيط الهندي منطقة سلام . كما ايدنا ايضا ونؤيد ايضا قرارات المنظمة الرامية الى خلق منطقة سلام في افريقيا ، حتى يزول خطر الحرب ، وبهيبء المناخ الملائم لتنمية ورفعة الانسان الافريقي من آثار التخلف ، التي ترح تحتها القارة .

كما ان جمهورية السودان الديمقراطية ايضا ، في هذا المجال ، تبارك التعاون الدولي ، في استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية ، وتنادى بضرورة تخفيض الميزانيات العسكرية ، وبوقف انتاج الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية ، وكافة أنواع التجارب النووية الحرارية . وتقف مع من ينادون بضرورة عقد معاهدة تهدف الى تحقيق حظر شامل للتجارب النووية . وتؤيد كافة المحاولات الجادة الهادفة الى النزع التام والشامل للسلاح في ظل عهد الوفاق .

السيد الرئيس ، اننا نرغب باهتمام وقلق بالغين الوضع المتأزم في شرق البحر الأبيض المتوسط . وذلك استشعارا منا بالروابط والعلاقات الحميمة مع الأطراف المعنية في المشكلة القبرصية . وانطلاقا من حرصنا على سيادة السلام والأمن والطمأنينة في المنطقة ، التي لا تبعد كثيرا عن بلادنا . ان موقفنا الثابت والمعلن تجاه مشكلة قبرص ، ينطلق من حرصنا على استقلال ووحدة قبرص ، وسلامة اراضيها ، وسلامة مواطنيها ، بشقيهم اليوناني والتركي ، والحفاظ على حيادها وسيادتها .

لذلك فاننا من هذا المنبر ، نناشد كل الأطراف المعنية بذل أقصى الجهود ، واستنفاد كل الوسائل والطرق الدبلوماسية والسلمية ، لايجاد أمثل الحلول للمشكلة . وفي هذا الشأن أرى لزاما على ان أشيد بالجهود المضيئة والدؤوبة ، التي ظل يبذلها السكرتير العام للمنظمة الدولية ومدويه الخاص في قبرص ، لاحلال السلام في المنطقة ، ونتمنى مخلصين ان تثمر تلك الجهود في القريب العاجل ، حتى تعود الطمأنينة الى أهل الجزيرة الآمنة .

السيد الرئيس ، ان المجتمع الدولي ، قد التزم بشكل لا جدال فيه ، بارساء قواعد نظام اقتصادى دولي جديد ، من أجل اضعاف طابع الديمقراطية على العلاقات الاقتصادية الدولية ، على اساس المساواة والعدل واحترام مصالح الجميع . ولهذا فان مهمتنا الرئيسية الآن ، هي أن نبدأ على هذا الأساس ، الذى بنيناه معا ، في اتخاذ اجراءات تسمح لنا بالتقدم نحو تنفيذ قرارات الدورتين الخاصتين ، السادسة والسابعة للجمعية العامة . فالوضع الاقتصادى العالمى الحالى يرسم صورة تبعث على الاكتئاب ، وانا لم تتخذ اجراءات عاجلة للتخفيف من المشكلات الاقتصادية ، التي تتعرض لها الدول النامية ، فان الهوة الاقتصادية بينها وبين الدول المتقدمة سوف تزداد حدة وتعقيدا .

ان اقامة نظام اقتصادى دولي جديد لضمان استقرار التنمية الذاتية والاقتصاد العالمى ، انما هي قضية مشتركة لجميع الشعوب . وهي ضرورة ملحة لتنمية المجتمع البشرى بأسره . ان البشرية لا يمكن أن تتقدم لمجرد وجود بضعة اقطار غنية ، وعدد هائل من الأقطار التي تعاني من الفقر والتخلف . ان البؤس والثرء لا يمكن أن يعيشا جنبا الى جنب بلا نهاية . ويجب أن تتغير الأوضاع والا فانها ستؤدى الى نزاعات وخيمة العواقب ، تؤثر - بلا شك - على أمن وسلامة العالم .

كما أن المشكلة المعقدة للديون ، وخدمات هذه الديون ، تعتبر عقبة كبيرة تستدعي حلا عاجلا وملحا . ولقد تقدمت الدول النامية بمطالب أساسية في مانيتا وكولومبو ، من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة لالغاء وإعادة تحديد الجدول الزمني ، وعلان تأجيل دفع تلك الديون . ويجب علينا أن نحبط كافة محاولات التفرقة في معالجة تلك المشكلة . اننا لا نستطيع أن نرهن مستقبل الاجيال القادمة بتلك الديون ، التي يعتبر سدادها عبئا ثقيلا علينا ، وتعتبر خدماتها حملا باهظا . ولقد حان الوقت لتأجيل سدادها . كما حان الوقت ان تتلقى الدول النامية مساعدات متزايدة وشروط تجارة عادلة ، لتقيم صناعاتها ، وتنمي اقتصادياتها .

السيد الرئيس ، ان وفد جمهورية السودان الديمقراطية يعلق أهمية خاصة على أعمال لجنة إعادة تشكيل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للمنظمة الدولية ، لجعلها اداة فعالة وقادرة ، على تنفيذ اعلان وبرنامج عمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد . وفي هذا الاطار ، نعتبر ان إعادة تنظيم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ، يشكل شرطا أساسيا مسبقا من أجل البدء في التنفيذ العملي للنظام الاقتصادي الدولي الجديد . ولهذا ، فان وفد جمهورية السودان الديمقراطية ، يطالب اللجنة الخاصة بإعادة تشكيل المنظمات الاقتصادية والاجتماعية ، بانجاز المهام الموكلة لها ، والتقدم بمقترحات عملية محددة ، لهذه الدورة للجمعية العامة ، من أجل البدء في اتخاذ الخطوات الفعلية بنهاية هذا العام ، لتمكين المنظمة من ممارسة دورها المركزي ، في إعادة وصياغة العلاقات الاقتصادية الدولية ، والتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية .

السيد الرئيس ، لقد قيل قديما ، ان اعداد الانسان ثلاثة : الفقر والمرض والجهل . وفي عصرنا هذا أضيف اليهم عدو جديد رابع ، هو الندرة . لقد ظل العالم يعاني في السنوات الأخيرة ندرة خطيرة في الغذاء . وكما قلنا مرات عديدة ، ومن هذا المنبر ، فان أزمة الغذاء العالمي أزمة مفتعلة ، ولأدلة على ذلك كمثال ببلادى ، حيث ان امكانياتها الهائلة والكامنة في مجال الزراعة ونتاج الغذاء النباتي والحيواني ، لقدرة ان تسهم اسهاما كبيرا في حل ضائقة الغذاء . وانني أود أن أعلن ، من هذا المنبر ، ان جمهورية السودان الديمقراطية ، تضع كل هذه الامكانيات في خدمة البشرية جمعاء ، عندما وازا ما توفرت لها السبل المادية لاستغلالها .

ان أملنا كبير في هذه المنظمة ، وعلينا أن نحرص عليها ، ونرشد اادائها ، الى أن
توفق وتتوصل الى خلق مجتمع دولي معافى سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، في ظل سلام
دائم ، لنا ، ولابنائنا من بعدنا .

السيد سيف غباش (الامارات العربية المتحدة) : السيد الرئيس ، اسمحوالى
اولا ان اتقدم بأخلص نهاني وفدى لكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للدورة الحادية
والثلاثين . لقد تلقينا قرار اختياركم لهذا المنصب السامي بسرور وارتياح بالفين وذلك لما عهدناه
فيكم من كفاءة ، ومرونة ، وتفان في خدمة الاهداف النبيلة للامم المتحدة . وكذلك تقديرا للدور البناء
الذى تقوم به بلدكم في خدمة قضايا العدالة والحرية والتقدم في العالم . ولقد تجلى ذلك في
المجهودات الموفقة التي بذلتها حكومة بلدكم الصديق ، من اجل انجاح مؤتمر الدول غير المنحازة
صيف هذا العام .

ان رئاستكم لمؤتمر قانون البحار ، كانت وستظل موضع اعجابنا وتقديرنا . لقد حظيت
بلادنا بشرف زيارتكم لها ، في بداية هذا العام ، وقد زادت زيارتكم هذه من تعزيز عرى الصداقة
والتعاون بين بلدينا .

وبهذه المناسبة ، اسمحوالى ايضا ، ان اتقدم باسم وفد بلادى بخالص الشكر لسلفكم
السيد غاستون ثورن ، رئيس وزراء لكسمبرغ ، الذى ترأس الدورة السابقة بمقدرة وكفاءة .
السيد الرئيس ان حكومة بلادى لتقدر بالسخ التقدير الجهود الجادة والمخلصة التي
بذلها ويبد لها الدكتور كورت فالدهايم ، الامين العام لمنظمتنا من اجل زيادة فعالية الامم
المتحدة ، وتقوية دورها في الحفاظ على السلام والامن الدوليين .

ويسعد وفد بلادى ان يتقدم بالتهناني لجمهورية سيشيل لقبولها عضوا في منظمتنا الدولية
متمنيا للبلد الصديق كل التوفيق في مسيرته الجديدة معربا عن استعدادنا التام للتعاون معه لما
فيه خير بلدينا ، وخير البشرية جمعاء .

ويهمني ايضا ان اضم صوتي الى اصوات الزملاء الذين سبقوني في الحديث ، والذين
تمنوا باخلاص ، ان تقبل منظمتنا في عضويتها جمهورية فيتنام الاشتراكية وانغولا في القريب العاجل
وذلك انطلاقا من ايماننا بمبدأ عالمية منظمة الامم المتحدة وضرورة تمثيلها لجميع شعوب وبلدان
العالم مهما اختلفت انظمتها السياسية والاقتصادية .

لقد تلقينا في الامارات العربية المتحدة بحزن وأسى نبأ وفاة الرئيس الراحل ماو تسي تونغ
فالى شعب الصين العظيم وحكومته احر تعازينا .

السيد الرئيس ، ان الحفاظ على السلام والامن الدوليين هو اهم الاهداف التي من اجلها
 أنشئت منظمة الامم المتحدة . وقد قلنا في بياننا امام الجمعية العامة في العام الماضي ، بان منظمنا
 تواجه مشاكل وتحديات خطيرة ، وان استمرار هذه المشاكل ، والتحديات ، بدون مواجهة جديدة ،
 وحل جذري ، سيؤدي ولاشك الى تهديد الامن والسلام الدوليين .

ان هذه المشاكل والتحديات مازالت ، ياسيادة الرئيس ، جاثمة امامنا في هذه الدورة
 الحادية والثلاثين . بل ويمكن القول بان استمرار هذه التحديات بدون مواجهة وحلول أوجد
 أوضاعا جديدة متوترة وخطيرة سواء أكان ذلك في منطقة الشرق الاوسط ، ام في القارة الافريقية ،
 وهكذا نرى بان عجرفة اسرائيل وعدم انصياعها لقرارات الامم المتحدة ، الخاصة بالقضية
 الفلسطينية ، وقضية الشرق الاوسط ، ادى الى تأزيم مستمر للاوضاع في المنطقة .

كما ادى استمرار حكم الاقلية البيضاء في روديسيا وجنوب افريقيا الى اندلاع شرارة حرب
 دموية قد تفرق افريقيا في بحر من الدماء ، افريقيا التي هي في امس الحاجة الى السلام ، والاستقرار
 لتعيد بناء كيانها واقتصادها بعد عصور من الفقر والتخلف .

وفي الوقت الذي يسودنا فيه شعور من الغبطة لاتجاه المجتمع الدولي في صورة متصاعدة
 ودؤوبة الى تحقيق ممارسة شعوب العالم التي ترح تحت نير الاستعمار والاحتلال الاجنبي ، لحقها
 في ممارسة تقرير المصير والذي نشاهد آثاره في مسيرة الامم المتحدة نحو عالمية تمثيلها ، والذي
 نرقب انعكاساته في الخطوات المتخذة ، والتي ستتخذ لتحرير شعوب جنوب افريقيا من نير
 الاستعمار والاحتلال الاجنبي ، والتفرقة العنصرية ، فان شعورا اخر من الاسى وخيبة الامل
 يفمر قلوبنا ونفوسنا لحرمان شعب فلسطين من مواكبة هذه المسيرة التاريخية العظيمة .

اننا ندرك كل الادراك ، في هذا الصدد ، ما قامت به الامم المتحدة من ادراج قضية
 فلسطين كبنود منفصل في جدول اعمالها ، وفي دعوة منظمة التحرير للاشتراك كمراقب في دورات
 واعمال الجمعية العامة .

كما نعترف لها بمتابعتها لتلك القضية وذلك باستمرار النظر في جوهرها ، وبعض اثارها
 ضمن اربعة بنود مسجلة في جدول اعمال الجمعية العامة .

كما نسجل لها بشكر واعتزاز القرارات التي اتخذتها ضمن اطار تلك البنود وغيرها وذلك
تاكيدا لحق شعب فلسطين في ممارسة حق تقرير المصير وفي عودته الى ارضه وفي سيادته الوطنية
وفي شجب اسرائيل لممارستها اللا انسانية ضد شعب فلسطين وفي المطالبة بضرورة انسحابها
من الاراضي المحتلة وفي التنديد بالصهيونية التي تمثل ركيزة الكيان الاسرائيلي وشجبتها كحركة
عنصرية .

سیدی رئیس ، ان القيمة المعطاة لای قرار تتخذه المنظمة الدولية لا ينحصر في مدلوليه الانساني والمعنوی وانما في الخطوات التي تتخذ لتحقيقه .
واستطرادا من هذا المنطلق فاننا نرى بأن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها السابقة لتشكيل لجنة معنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وتوصيات تلك اللجنة التي نؤيدها ونعضدها لا يمكن لها ان تكون ذات فائدة مرجوة الا اذا تلتها خطوات ايجابية وفعالة لاجل تطبيقها .

ولا يسعنا في هذا الصدد الا ابداء الاسف لموقف بعض الدول من تلك التوصيات عند نظرها من قبل مجلس الامن . كما أننا نشجب اسرائيل لرفضها تطبيق تلك التوصيات . لقد سبق وان قلنا في مجلس الامن بأنه رغم تحفظاتنا على بعض تلك التوصيات الا اننا نعتبرها في مجملها ايجابية كخطوة أولية نحو تحقيق أهداف وأغراض الميثاق بالنسبة للشعب الفلسطيني ، ولهذا ، فاننا نتطلع الى قيام الجمعية العامة باتخاذ خطوات فعالة في هذه الدورة لاجل تطبيق تلك التوصيات .

سیدی رئیس ، لقد أثبتت الاحداث الاخيرة وتطور التعاون والتنسيق الكاطين بين حكومتي اسرائيل وجنوب افريقيا في مختلف الاصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية صدق وجهة نظرنا في دعم الصهيونية التي هي أساس وجود اسرائيل بالعنصرية . ان التحالف غير المقدس القائم بين حكومتي جنوب افريقيا واسرائيل وتعاونهما انما ينطلق من الاساس الذي يقوم عليه نظامهما ذلك الاساس الذي يميز بين انسان وآخر وينكر على المواطن الاصلي حقوقه في بلده بل ويعطبها للغريب الدخيل .

اننا نراقب باهتمام بالغ تطورات الامور في جنوب افريقيا وروديسيا وناميبيا ، وقد أبدت حكومتنا منذ انضمامها الى الامم المتحدة ، قلقها البالغ من خطورة استمرار حكم الاقلية البيضاء في هذه الاقاليم الافريقية ، وقد شجبنا بشدة ، سياسة العزل العنصري (الابرثيد) التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، ذلك لان هذه السياسة تشكل تحديا لاسط المثل الانسانية ، ولحقوق الانسان ، وخرقا فاضحا لميثاق الامم المتحدة . ونحن نلاحظ اليوم بارتياح ، ازدياد العزلة التي يفرضها المجتمع الدولي ، على النظامين العنصريين في جنوب افريقيا وروديسيا ، ونحن نؤيد نشاط حركات التحرير الافريقية في نضالها من أجل استرجاع كرامة شعوبها واستعادة سيادة هذه الشعوب على ترابها الوطني .

اننا نأمل ، ياسيادة الرئيس ، ان تنجح جميع المساعي الهادفة الى ايجاد تسوية سلمية

لهذا الوضع الخطير ، الوضع الذي يهدد أمن افريقيا وسلامتها والذي يمكن أن يؤدي بالنتيجة الى تهديد الامن والسلام الدوليين . الا أننا لا نملك في غياب مثل هذه التسوية السلمية ، الا أن نمد يد العون المادي والمعنوي لحركات التحرير الافريقية لتحقيق أهدافها النبيلة فـي التحرر والاستقلال .

السيد الرئيس ، لقد بذلت الامم المتحدة مساع جديّة لا يجاد حل لقضية قبرص وذلك بفضل جهود سكرتيرها العام الدكتور كورت فالدهايم ، ونحن نقدر هذه الجهود ونرجو من سكرتيرنا العام أن لا يتوقف عن مواصلتها ، الا أن الحقيقة المرة ، هي أن قبرص مازالت تنتظر حلا عادلا لقضيتها ، يأخذ بعين الاعتبار مصالح الجاليتين ، التركية واليونانية ويحفظ لهذه الجزيرة استقلالها ووحدة أراضيها .

السيد الرئيس ، لقد أيدت دولة الامارات العربية المتحدة منذ استقلالها قرار الامم المتحدة باعلان المحيط الهندي منطقة سلام كما واننا ندعم جميع الخطوات والاجراءات التي تهدف الى وضع هذا الاعلان موضع التطبيق والاحترام . اننا نعمل باخلاص من اجل توثيق التعاون بين دول الخليج ولا ندخر وسعا من أجل تحقيق الامن والاستقرار في منطقتنا ، وقد دعينا وندعو دائما الى وجوب حل الخلافات بين دول منطقتنا ، متى ما وجدت ، بطرق سلمية ، ودون تدخل أجنبي ، وذلك انطلاقا من ايماننا بضرورة ابعاد منطقة الخليج عن صراع الدول الكبرى .

السيد الرئيس ، ان وفد الامارات العربية المتحدة ، لاحظ بأسف بأن الدورة الخامسة للمؤتمر الثالث لقانون البحار لم تحقق تقدما كبيرا ، وبالرغم من وجود شبه اتفاق على بعض الأمور الهامة لقانون البحار ، كتحديد ٢٠٢ ميلا كمياه اقليمية ، وسيادة الدول الساحلية على مواردها ، وتحديد ٢٠٠ ميل كمطقة اقتصادية ، وحرية المرور في المضائق التي تربط بين بحرين عاليين ، وقواعد منع التلوث البحري ، الا أن الموضوع الهام ، وهو استقلال قيعان البحار الواقعة خارج المياه الاقليمية للدول كتراث جماعي للبشرية ، ما زال الخلاف حوله حادا ولم يحرز أى تقدم ملموس في الدورة الماضية .

ان دولة الامارات العربية المتحدة ، تعلق أهمية كبرى على هذا الموضوع وتأمل باخلاص ،

أن ينجح المؤتمر في دورته القادمة في ايجاد سلطة ونظام عادل لاستغلال ثروات قيعان البحار ، من أجل البشرية جمعاء . لأننا نعتقد باخلاص بأن التوصل الى حل لهذه المشكلة سيكون من أعظم الانجازات التي حققتها منظمنا منذ انشائها .

السيد الرئيس ، اننا ان نقدر الانجازات التي تحققت في مجال التحرر السياسي فاننا نشعر بالقلق لعدم احراز تقدم مواز في المجال الاقتصادي . فما زال العالم الثالث يعاني من الفقر والحرمان وما زالت المهوة تزداد اتساعا بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية . ولا يسمنا الا أن نسجل شعورنا بالاسف ازاء تباطؤ البلدان المتقدمة النمو في تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل والقرارات الصادرة عن الدورتين الخاصتين السادسة والسابعة للجمعية العامة بشأن انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد (٣٢٠١ ، ٣٢٠٢) (د ١ - ٦) ، والقرار الصادر عن الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة بشأن ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول (٣٢٨١) (د - ٢٩) ، كما ونشعر أنه لم يحدث أي تقدم يذكر في مؤتمر باريس حول التعاون الاقتصادي الدولي .

ونأسف كذلك لعدم تمكن الاونكتاد الرابع في تحقيق مطامح البلدان النامية والتي عبر عنها اعلان مانبلا وقرارات الدورتين الخاصتين للجمعية العامة .

اننا ان نرحب بالاعلان الاقتصادي وبرنامج العمل بشأن التعاون الاقتصادي الذي اقرهما المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة نرى ان الاعتراف الدولي بالمبادئ المنصوص عليها في وثائق المؤتمر يجعل منها منبها صالحا على المستوى العالمي واسهاما له قيمته في الجهود المبذولة لتحقيق العدالة في العلاقات الدولية .

ونرى كذلك ان مشروع الدول النامية المنتجة للمواد الخام والسلع الاساسية في القياس بمبادرات جديدة قائمة على اساس المبادئ التي قررها مؤتمر ليما عام ١٩٧٥ في تنفيذ برنامج المساعدات والتضامن المتبادلين ، لأمر يستحق كل التشجيع ولا بد هنا من الاشارة الى اهمية اعلان مانبلا الذي حدد الفلسفة الاقتصادية للدول النامية والتي نرى انها الاساس الذي يجب ان يقوم عليها النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، الذي يشترط ازالة الوسائل الاستغلالية من ميادين التجارة والصناعة والتمويل والتكنولوجيا .

كما نرى ان التعاون الاقتصادي ما بين الدول النامية والذي درس مؤتمر المكسيك مختلف الوسائل والترتيبات البديلة اللازمة لتحقيق مبدأ الاعتماد الذاتي الجماعي ، القائم على الثقة بالنفس من جانب البلدان النامية يستطيع ان يكفل انشاء النظام الاقتصادي الجديد .

سيادة الرئيس ان بلادى وهي دولة نامية صغيرة وحديثة الاستقلال لتؤمن بمبادئ عدم الانحياز والتعاون السلمي بين الدول وقد وجهت اهتماما خاصا للمساعدات الخارجية وساهمت بسخاء للتخفيف من وطأة المتاعب الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية والتي اصابتها ، كنتيجة مباشرة للاختلال الكبير في الهيكل الاقتصادي الدولي وللتضخم المالي الذي صدرته اليها البلدان الصناعية المتقدمة النمو .

سيدى الرئيس ، اننا في المستقبل ايضا سنستمر في اسداء المعونة ضمن امكانياتنا المحدودة كدولة نامية الى اخواننا في العالم الثالث . ان ايماننا العميق بالمبادئ النيرة الواردة في ميثاق الامم المتحدة سيدفعنا دائما وابدا للمساهمة المخلصة في ارساء صرح التعاون الدولي القائم على

(السيد غباش، الامارات
العربية المتحدة)

المساواة والعدالة الهادفة الى دفع عجلة التقدم الانساني الى افاق جديدة رحبة تحقق الخير
والرفاه لجميع الشعوب .

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٥٥